

الأصول في النحو

فألغى : (خلتُ) ويلغي المصدر كما يلغي الفعل وتقول : عبد اؑ طني قائم وفي طني
وفيما أطن وطناً مني فهذا يلغي وهو نصب تريد : أطن طناً وإذا قلت : في طني (ففي) من
صلة كلامك جعلت ذلك فيما تظن .

وحكي عن بعضهم : أنه جعله من صلة خبر عبد اؑ لأن قيامه فيما يظن وتقول : طننت زيداؑ
طعامكـ آكلآؑ وطعامكـ طننت زيداؑ آكلآؑ .

ولا يجوز : طننت طعامك زيداؑ آكلآؑ من حيث قبح : كانت زيداؑ الحمى تأخذ وهذه المسألة
توافق : كانت زيداؑ الحمى تأخذ من جهة وتخالفها من جهة أما الجهة التي تخالفها فإن (كانت)
خالية من الفاعل وطننت معها الفاعل والفعل لا يخلو من الفاعل .
والتفريق بينه وبين الفاعل أقبح منه بينه وبين المفعول .

والذي يتفقان فيه أن (كان) تدخل على مبتدأ وخبر وطننت ما عملا فيه بما لم يعمل فيه .
فإن أعملت : (طننت) في مجهول جاز كما جاز في (كان) ورفعت زيداؑ وخبره فقلت :
طننته طعامك زيداؑ آكلؑ ويجوز : طننته آكل زيد طعام ويجوز في قول الكوفيين نصب آكل .
وقد أجاز قوم من النحويين : طننت عبد اؑ يقوم وقاعداؑ وطننت عبد اؑ قاعداؑ ويقوم .
ترفع (يقوم) وأحدهما نسق على الآخر .

ولكن إعرابهما مختلف وهو عندي قبيح من أجل عطف الإسم على الفعل والفعل على الإسم لأن
العطف أخو التثنية فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية كذلك لا يجوز في العطف ألا
ترى أنك إذا قلت : زيدان وإنما معناه : زيد وزيد فلو كانت الأسماء على لفظ واحد لاستغني
عن العطف